

Distr.: General
30 March 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة عن الخطاب
الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية، لوران غباغبو غداة المظاهرات التي حدثت يوم
٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (انظر المرفق).
وأرجو التفضل بالعمل على تعميم هذا الخطاب بوصفه وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) فيليب د. جانغوني - بي
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

الخطاب الذي أدلى به لوران غباغبو، غداة المظاهرات التي حدثت في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤

منذ ثلاثة أيام، ناشدت الأحزاب والحركات التي دعت إلى مسيرة يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وبالطبع فإن منظمي هذه المسيرة يخالفون المرسوم الذي اتخذته مجلس الوزراء في ١١ آذار/مارس لمنع المظاهرات بالشوارع من أجل المحافظة على النظام العام في ظل وضع سياسي هش بالفعل. ورغم هذا النداء فقد أصروا على رأيهم ضارين صفحا عن الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

ورغم تدخل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية ولجنة متابعة تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، والهيئات المعنية بالبلد ووزير خارجية نيجيريا، المبعوث الخاص للرئيس أوباسنجو ورئيس غانا، جون كوفور، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين أتوا لمقابلتهم شخصيا لكي يطلبوا إليهم التراجع عن هذا العمل، إلا أنهم أصروا على رأيهم.

لقد فرضوا مرة أخرى الكرب والآلام على الشعب الإيفواري. وقد أشارت تقارير الشرطة بعد نهاية هذا اليوم الحزين إلى وجود العديد من القتلى، ولا سيما في صفوف قوات الأمن والمدنيين. وقد سقط أيضا العديد من الجرحى. وإنني أطلب توضيح كافة جوانب هذه الأحداث المأساوية التي لا طائل من ورائها.

وأتمنى في هذه الليلة الشفاء العاجل للجرحى وأعرب عن تعاطف البلد كله مع أسر الضحايا.

وهناك قتلى بالطبع - وسقوط هؤلاء القتلى أمر مأساوي، لا سيما وأنه لا يوجد أي مبرر لهذه المظاهرات التي نظمت يوم الخميس ٢٥ آذار/مارس. فالأمر لا يعدو كونه رغبة متعمدة في نقل التمرد إلى قلب الجمهورية وإطالة معاناة سكان هذا البلد.

وأود أن أذكر أنه منذ توقيع اتفاقات ماركوسي، شرعنا مع كافة الأطراف السياسية والحركات المتمردة في عملية سلام جار تنفيذها.

ويتم الآن تطبيق هذا الاتفاق رغم التحفظات التي يثيرها وتلك التي أشرت إليها دوما. وهو الأمر الذي يجعلنا نتمتع اليوم بدعم المجتمع الدولي. وقد قرر مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة إرسال وحدات من الخوذ الزرق إلى كوت ديفوار لمساعدتنا على نزع السلاح والإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٥. وهذا يعني أننا جادون في انتهاج سبل الخروج من الأزمة.

لقد وصلنا إلى هذه المرحلة لأننا كسبنا ثقة المجتمع الدولي. ولم تتوان دولة كوت ديفوار عن كفالة انتظام عمل مؤسسات الدولة لصالح الجميع. إن الهدف من المقاومة التي نقوم بها ومقاومة شبابنا ونسائنا وكفاح قوات الدفاع والأمن في بلدنا هو دائما الحفاظ على الدولة وعلى بقاء مؤسساتنا. وإنني حريص على أن أجدد هنا للجميع تقدير البلد لهم.

وأود أن أعرب لقوات الدفاع والأمن التي أثبتت ولاءها مرة أخرى عن عميق التقدير لتحليها بضبط النفس في تأدية واجبها.

من الواضح أن أحداث ٢٥ آذار/مارس ليست مظاهرة سلمية على الإطلاق. فقد كانت في الواقع ترمي، تحت غطاء المسيرة، إلى إدخال التمرد إلى أبيدجان. وإلى نسف قواعد الدولة، أي تدمير الجهود التي يبذلها شعب كوت ديفوار وجيشه ورئيس الدولة منذ نحو سنتين.

أي شيء غير ذلك يفسر عناد الخرضين على هذه المظاهرات الذين نظموها وهم لا يجهلون عواقبها؟ وهناك منطق شيطاني تمثل في أن السبيل إلى النيل من شخصي يكمن في تعريض أرواح الأبرياء للخطر وتهديد مستقبل كوت ديفوار.

ولا يمكن لأحد أن يقول إنه يدعو إلى السلام في الوقت الذي يحرض فيه على التمرد ضد مؤسسات الجمهورية. ولا يمكن لأحد أن يقول إنه يدعو إلى السلام في الوقت الذي لا يكف فيه عن إرسال الشباب إلى حتفهم. ولا يمكن لأحد أن يقول إنه يدعو إلى السلام في كوت ديفوار في الوقت الذي يعمل فيه على إضعاف الدولة. ولا يمكن لأحد أن يتذرع بالدستور في الوقت الذي يتظاهر فيه ضد الدستور وضد القواعد المستمدة منه.

أسس اتفاق ليناس - ماركوسي هي التقريب بين الإيفواريين وتوحيدهم وليس تمكين البعض من المطالبة بحصة في كوت ديفوار. فقد منحنا هذا الحل السياسي الوسط حكومة مصالحة وطنية تمثل مهمتها الأولى في تسيير شؤون الدولة تمهيدا لاستعادة وحدة التراب الوطني والإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٥.

وإن الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو الضامن للوحدة الوطنية. ويكمن واجبي في السهر على استعادة وحدة هذا البلد والسلام الداخلي وشروط الازدهار الاقتصادي التي يقوم عليها مستقبلنا المشترك.

وأدعو الجميع هنا إلى تجاوز الإشاعات التي ترمي إلى زرع بذور الخلاف بين الإيفواريين. ونحن نسهر على سلامة الجميع، أي مواطنينا كافة، سواء كانوا في الشمال أو الجنوب أو الغرب أو الشرق أو الوسط وأمن جميع الذين يعيشون بين ظهرانينا في كوت ديفوار. وأدعو الجميع إلى التزام الهدوء. ويجب أن نخرج تماما من دوامة العنف. ويمكن للسكان أن يعودوا إلى ممارسة أعمالهم حيث أن قوات الأمن والدفاع موجودة من أجل حمايتهم.

واليوم، إذا كنا نحب السلام وإذا كنا نرغب في إحلال السلام استنادا إلى اتفاقات ماركوسي، فإننا ندرك جميعا، ما ينبغي علينا القيام به. لقد جرت بالفعل إحالة مشاريع القوانين المنبثقة عن اتفاقات ماركوسي إلى الجمعية الوطنية التي دَعَوْتُها إلى عقد دورة غير عادية.

وأود أن تعود الحكومة إلى ممارسة أعمالها. وأدعو الأطراف والحركات التي علقت مشاركة وزرائها في أنشطة الحكومة إلى استعادة أماكنها.

علينا أن نقوم معا بتنفيذ عملية ماركوسي ومتابعتها. ويجب أن نقوم معا في ظل الكرامة باستقبال قوات الخوذ الزرق التابعة للأمم المتحدة التي ستساعدنا في عملية نزع السلاح. ويجب أن نكون مستعدين معا للعمل على إعادة توحيد البلد والإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٥.

وأود مرة أخرى الإعراب عن امتناننا للدول والمؤسسات التي أودعت ثقتها في كوت ديفوار ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا التي أصبح عوننا لنا اليوم أثن منه في أي وقت مضى.

إنني لأتمنى أن يعم السلام كوت ديفوار ولما كان السلام هو غايي، فإنني أوجه الدعوة مرة أخرى إلى الموقعين على المذكرة إلى المناقشة. لقد استملت نص المذكرة يوم ٢٢ آذار/مارس. وجرى تحديد موعد هو يوم الاثنين ٢٩ آذار/مارس. وإنني بانتظارهم إذن يوم الاثنين ٢٩ آذار/مارس الساعة ١٦/٠٠ بقصر رئاسة الجمهورية. فإذا كانوا يرغبون في مقابلي قبل ذلك فإنني على استعداد لاستقبالهم.